لا يكفي في الحناية مسح الراس بالماء قياسا على الختان وكما انه يجب نزع في الحناية
وغسل الوحلين لا يكفي فيه بالمسح فكذلك الراس في الحناية بجامع كون كل منهما
ممسوحا ولم أجد لذلك دليلا صالحا فليتامل واما وحدة من مسائل الاجماع واما اختلف
فيه فمن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على وجوب الغسل من التقاء الختانين وان لم ينزل
انزل مع قوله او دو جماعة من الصحابة فان الغسل لا يجب الا ما لا انزل الا نسخ ثم ثبت
نسخ ذلك ولا فرق بين فرج الادمي والبهيمة عند مالك والشافعي واحمد وقال
ابو حنيفة لا يجب الغسل في فرج البهيمة الا ما لا انزل فالاول مشدد والثاني مخفف
في مسئلتي جماع الادمي والبهيمة فرجح الامر المرتبتي الميزان ووجه الاول
في المسئلتين حصول اللذة التي تغيب عما العبد عن مشاهدة حضرة ربه عادة
مع ثبوت الدليل فيه ووجه الثاني فيهما عدم كمال اللذة اذ لا تكمل الا ما لا انزال
فالاول خاص بالاكابر الذين بما لغوص في التنزه والثاني خاص بالاصاغر الذين
لا يقدرون على المشي على ما عليه الاكابر ويصح ان يكون الامر بالعكس من حجة تعلمه
الشهوة وضعفها فلا يجب الغسل على الاكابر الا ما لا انزال الا ان الجماع من غير انزال
لا يوثر فيهم غيبة عن ربهم لما هم عليه من القوة كما يؤيد قول عائشة رضي الله عنها
إربه كما كان صلى الله عليه وسلم يملك اربه في قصة تغسل نسائه وهو صائم او وهو
متوضئ ثم تعود الى الصلاة فاعلم ذلك ومن ذلك قول الامام الشافعي ان الغسل
يجب بخروج المني وان تقارن اللذة مع قول ابي حنيفة ومالك انه لا يجب الغسل
الا مع مقارنة اللذة لخروج المني بشرط فالاول مشدد والثاني مخفف القول
فيه كالقول في الجماع مع الانزال وبلا انزال فلا نعيده ومن ذلك قول الامام
ابي حنيفة واحمد لو خرج منه مني بعد الغسل من الحنابة فان كان بعد البول فلا غسل
والا وجب الغسل مع قول الشافعي بوجوب الغسل مطلقا ومع قول مالك لا يجب
الغسل مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني مشدد بالكلية والثالث مخفف بالكلية
فرجح الامر المرتبتي الميزان فاحد الشقين في الاول وقول الشافعي خاص بالاكابر
والشق الاخر وقول مالك خاص بالاصاغر كما هو اظاهر فما خرج احد من الائمة عن مرتبتي
الميزان ومن ذلك قول الشافعي يجب الغسل بخروج المني وان لم يتدفق مع قول
الائمة الثلاثة بعدم وجوب الغسل اذا لم يتدفق فالاول مشدد ومعاكسه مخفف
فرجح الامر المرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجب الغسل الا

بالفضال

ما نفصال المني من اصل الذكر مثلا مع قول الامام احمد بوجوب الغسل اذا احس بانتقال
المني من الظهر الى الاحليل وان لم يخرج فالاول مخفف خاص بعوام المسلمين والثاني مشدد
خاص بالاكابر ومن ذلك قول مالك واحمد بوجوب الغسل على الكافر اذا اسلم مع قول
ابي حنيفة والشافعي باستحباب ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الثاني
ان الله تعالى اطلق الحياة على من اسلم بقوله او من كان ميتا فاحييناه ومن صار حيه
حيا يعود عليه غسل اثما ذلك على وجه الاستحباب وزيادة التنزه
ويويده ذلك قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ووجه الاول
كما ان الميتة في الحياة فالاسلام احيى الباطن والماء يحيي الظاهر فرجح الامر في ذلك
المرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك بوجوب امرار اليد على البدن في غسل الجنابة
مع قول الائمة الثلاثة بانه في ذلك مستحب فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول
المبالغة في انقاص البدن من الضعف الحاصل له من سريان لذة خروج المني والجماع
ووجه الثاني الاكتفاء بمرور الماء على سطح البدن فانه يحيي الطبع كما مر عليه من البدن
فالاول بتعليل الالية اذا بجماع او بخروج المني لا بمستحب والثاني بتعليل غاب
باللذة عن احساسه الوجوب والله اعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا باس
بالوضوء والغسل من فضل ما الجنب والحائض مع قول احمد انه لا يجوز للرجل ان يتوضا
من فضل وضوء المراة اذا لم يكن بشاهد وافق محمد بن الحسن على انه يجوز للمراة
الوضوء من فضل الرجل والمراة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الامر المرتبتي
مرتبتي الميزان ووجه الاول ثبوت الالية فيه ووجه الثاني ما في ما طهارة
المراة من شدة القذارة عادة ولذلك قيد احمد ذلك بما اذا لم يكن بشاهدها
فجعلها على انها كانت نظيفة حال تطهرها ليس على يديها قذر بخلاف ما اذا كان
بشاهدها حال غسلها فانه يعلم من طهارتها او امتناع نعلم ان للالية الاكابر
الثاني في اللاية بالعوام الاول ونظير ذلك اتفاق الائمة على ان المراة اذا اجنبت
ثم حاضت كفاها غسل واحد مع قول اهل الظاهر انه يجب عليها غسلان ومن ذلك
اختلاف اصحاب الشافعي في وجوب الغسل من الولادة بلا بلل مع قول بعضهم بعدم
وجوبه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول المبالغة في التنزه من خروج
المني لوصفه ولدا ووجه الثاني ان الغسل المذكور شرع لالتقاء الختانين الحاصل بالولادة
عادة فاذا لم يكن قذر فلا يجب الغسل مع ما فيها من شدة الوجع حالا لا طلق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)